

قانون محاربة الفساد والوقاية منه و الإرهاب الدولي

الدكتور: بوقرة إسماعيل

أستاذ القانون العام

بجامعة عباس لغرور.خنشلة

ملخص

يهدف هذا الموضوع إلى التعريف بالظاهرة الإرهابية الدولية ، هذه الظاهرة التي أفلقت دول العالم وشعوبها، وهو ما جعل الحكومات تهتم بهذه الظاهرة وترصد لها وسائل مادية وبشرية وتخصص لها مبالغ مالية ضخمة للقضاء عليها كما سنت تشريعات داخلية ، ومن ذلك الجزائر التي تعرضت لهذه الظاهرة الغربية على مجتمعنا وديننا والتي كادت تعصف بالدولة الجزائرية ، ونظرا لأهمية الموضوع في الدراسات القانونية والسياسية فإننا حاولنا التعرض بهذه الظاهرة دوليا ووطنيا طارحين الإشكاليات والأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالإرهاب ؟

- وما هي الوسائل القانونية المعتمدة للحد منها ؟

- وهل التشريعات المعتمدة كفيلة بمعالجة الظاهرة والحد منها

RESUME

Ce sujet pour phénomène de terrorisme international qui a bouleverse les pays du monde et ces peuples.

Ce qui fait que les gouvernements ont essayé de battre est attaque ce phénomène avec tous ce q' ils possèdent capacité matérielles – humaines et de législations internes.

Parmi ces pays l'Algérie qui a résiste et attaque ce phénomène étranger de notre sociétés et religion.

La problématique de ce sujet est

_ Qu'elle est la définition de terrorisme ?

_ Qu'elles sont les méthodes juridique appliquées pour le défendre ?

_ es ce que ces législations appliqués sont effectuées pour limiter ce phénomène ?

مقدمة

تعتبر الظاهرة الإرهابية إحدى الظواهر القديمة التي ظهرت مع ظهور الإنسان فقد عرفه المجتمع البدائي وذلك بما كانت تقوم به الجماعات البدائية القوية بالتعدي على تلك الجماعات الضعيفة والقليلة العدد والتي تنتهي غالبا إلى سيطرة الفئة الغالبة على المغلوبة، وخضوعها لحكمها وسيطرتها، كما عرفت المجتمعات اللاحقة وهذا ما أكدته العلامة بن خلدون في مقدمته حول نشأة الدولة كما عرفت المجتمعات العربية قبل الإسلام الظاهرة الإرهابية عن طريق السلب والنهب الذي انتشر في كافة أنحاء الجزيرة العربية باستثناء مكة التي كانت حرما أمنا إلى أن جاء الإسلام أين وحد العرب وقضى على الظاهرة ونشر السلم والأمن في كافة ربوع البلاد الإسلامية، لتعود بعد ذلك في القرون اللاحقة عندما ابتعد المسلمين عن دينهم وقل الوازع الديني عندهم وكثر الترف عن السلاطين والحكام. وتخلوا عن الرعية وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالصعاليك الذين تمردوا على الدولة الإسلامية وشكلوا ميليشيات وعصابات ضد الدولة والأفراد ، كما عرفت أوروبا خلال القرون الأولى والوسطى ذات الوضع.

أما في العصر الحديث فإن الظاهرة الإرهابية أخذت أساليب مختلفة وتتنوعت كما تعددت طرقها وقد ساهم الاستعمار والأنظمة الموالية للاستعمار في انتشارها، وقد لعب التطرف الديني دورا بارزا خاصة بعد احتلال دول أو أجزاء منها. ومن ذلك احتلال فلسطين وأفغانستان والعراق وغيره ونظرا للتهديد الذي أصبح يهدد كل الدول بما في ذلك الدول الداعمة للإرهاب ومنها الولايات المتحدة الأمريكية سارعت الدول إلى إبرام اتفاقيات و سن تشريعات وعقد مؤتمرات من أجل الحد من هذه الظاهرة ومن ذلك الجزائر. التي سنت القانون رقم 01/06 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه.

وللحديث عن قانون محاربة الفساد ومدى معالجته للظاهرة الإرهابية فإنه يتطلب منا طرح الإشكالية التالية:

* إلى أي حد يمكن تطبيق قانون الفساد على الإرهاب الدولي ؟ .

وقبل الإجابة عن هذه الإشكالية فإنه يتطلب منا التعرض إلى تعريف الإرهاب سواء في القانون الجزائري أو المقارن وكذا موقف القانون الدولي والشريعة الإسلامية ، ثم مواقف الفقه ، ثم نتعرض فيما بعد إلى قانون الفساد لنتتهي في الأخير إلى بيان مدى خضوع الإرهاب الدولي لقانون محاربة الفساد والوقاية منه.

أولا: التعريف بالإرهاب الدولي :

(1): لقد عرفت (بضم العين وشد الراء) الأفعال الإرهابية بأنها " جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل من شأنها أن تحدث خطرا عاما" (1).

(2): كما عرفه المشرع الجزائري في المادة 87 مكرر من الأمر 9511 المؤرخ في: 1995/02/25 المتمم والمعدل لقانون العقوبات وبقوله : > يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر كل فعل

يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يلي :

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي والجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر والمس بممتلكاتهم.

- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.

- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية و نبش أو تدنيس القبور.

- الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني.

- الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة وتسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقاءها عليها بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر.

- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.

- عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات (2).

- وهو ذات التعريف في المرسوم المتعلق بالإرهاب الصادر في: 1992/09/30 م - 1 وما بعدها.

- أما المادة 87 مكرر 4 من قانون العقوبات فتتص على تمويل الإرهاب والإشادة به وذلك بقولها: >... كل من يشيد بالأفعال المذكورة في المادة 87 مكرر أعلاه أو يمولها بأية وسيلة كانت < .

- أما المواد من 389 مكرر إلى المادة 389 مكرر 7 فتتص على جريمة تبيض الأموال والعقوبات المقررة لها

(3):- أما القانون اللبناني (3) فيعرف الأفعال الإرهابية بأنها > يعني بالأفعال الإرهابية جميع الأفعال

التي ترمي إلى اتخاذ حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل البوائية أو الميكروبية التي من شأنها أن تحدث خطرا عام (المادة 314 من قانون العقوبات اللبناني) .

(4):- أما القانون الجزائري الإسباني في مادته 260 فيعرف الأفعال الإرهابية كالاتي : > يعتبر من قبيل

الأعمال الإرهابية كل فعل يتوخى الاعتداء على أمن الدولة الداخلي أو النظام العام أو السلامة الاجتماعية فيرمي إلى تخريب وتعطيل الأشغال العمومية والمصانع والأبنية العسكرية والكنائس والأمكنة الدينية والمتاحف والمكتبات والمحفوظات وممتلكات الدولة والأفراد والجسور والسدود والمرافئ والقنوات وسبل النقل والمواصلات والاتصالات وخطوط الشبكات الكهربائية والهاتفية والمناجم ومصانع البارود ومستودعات المحروقات على كافة أنواعها والبواخر والطائرات والكوارث الطبيعية التي تنشأ عن ذلك ولا سيما

الإحراق والإغراق والتسبب بالقتل وذلك نظرا للمواد المتفجرة والخانقة وغير ذلك من المواد الفتاكة بالإنسان (4) .

(5): أما في مجال القانون الدولي فإن الظاهرة الإرهابية كانت ومازالت أحد الظواهر الخطيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين ولهذا حرص القانون الدولي على وضع تعاريف للإرهاب بحيث يشمل الأفراد والدول وطالب بإدانة الاتنين وعلى هذا الأساس فثمة نوعين من الإرهاب الدولي وإن تكاملت عناصرها في بعض الأحيان وتداخلت بحيث يصبح العمل الإرهابي نتيجة سياسة حكومية ينفذها الأفراد .

1- إرهاب الأفراد: الذين يرتكبون العمل الإرهابي مباشرة ويقتضي معاقبة هؤلاء الأشخاص وفقا للقانون الدولي العام ويصرف النظر عن قوانين دولهم.

2- إرهاب الدولة : وذلك عندما تخالف الدولة المبادئ الأساسية والأحكام المستقرة في القانون الدولي بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومؤدي ذلك أن تصبح الدولة المتورطة في عمل إرهابي بشكل مباشر أو غير مباشر مسؤولة أمام القانون الدولي وما يترتب على ذلك من جزاءات وتعويضات وقد أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة للإرهاب الدولي عام 1973 انبثقت منها 3 لجان تولت أحداها مهمة وضع تعريف للإرهاب الدولي ومنذ عمل هذه اللجنة ظهرت خلافات واضحة بين الدول حول مفاهيم الإرهاب المختلفة وقد انعكس ذلك في التقرير الصادر عن اللجنة عام 1979 والذي ذكر > لقد رأى ممثلو الدول أنه يجب على اللجنة الخاصة أن تقوم بدراسة معمقة يقصد وضع تعريف للإرهاب حتى تحيط بدقة بحدود المفاهيم القائمة وقد تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع اتفاقية دولية إلى اللجنة يهدف إلى مكافحة الإرهاب من خلال الحيلولة دون حصول الإرهابيين على أي مأوى أو مكان آمن وقد اعتبر المشروع "أن أية هجمة إرهابية على أية دولة طرف في الاتفاقية هجمة على جميع الدول الأطراف" . إلا أن المشروع لم يشر إلى نضال الشعوب ضد الاستعمار والمقاومة أو الحق في تقرير المصير وهو ما جعل اللجنة لم تأخذ بذلك.

- إن كلمة إرهاب باتت الآن بلا معنى واضح ويكاد المرء ألا يفهم ما ترمي إليه بالتحديد فالذين تسميهم أمريكا إرهاب كانوا بالأمس يقاتلون في صفها ضد الروس في أفغانستان وقاتلوا بعد ذلك في الشيشان بأسلحة أمريكية وقبل ذلك قاتلو إلى جانب البوسنيين ضد الصرب الذين عادت أمريكا وحلفاؤها من بعد قصفهم بالطائرات فأمريكا تحصد اليوم ما زرعه بالأمس .

فالإرهاب ليس شكل معين حتى يتم التعرف عليه وليس له موقف معين يمكن مدهامته وليس له وقت محدد بحيث تعد له العدة، علاوة على ذلك وأن الإرهاب سريع النمو ويمكنه أن ينمو في أية بيئة بغض النظر عن أرضها وطبيعتها .

وقد ذكر الملك الراحل فهد بن عبد العزيز بتاريخ : 2001/01/30 > إن الإرهاب في المصطلح

السياسي الإعلامي المعاصر هو في حقيبة الأمر إفساد في الأرض، ودينيا يحرم ذلك وليس له وطن ولا دين

ولا جنسية لذا فمن الطبيعي التعاون من أجل اجتثاث جذوره تفاديا لشروبه وهذا ما كنا ومازلنا نطالب به ونلح في طلب التعاون لمعالجته حتى لا يستقل خطره.

(6): أما قداسية الحبر البابا يوحنا بولس الثاني فقال "أمام المجتمع الدولي أن القتل باسم الله هو تجديد وتحريف للدين" (5) .

ثانياً: مدلول الإرهاب في الاتفاقيات الدولية :

- لقد حاولت الاتفاقيات الدولية وضع مدلولاً وتعريفاً للإرهاب ومن أهمها.

(1): اتفاقية جنيف لسنة 1937 (6) :

- وهي أول اتفاقية تناولت موضوع الإرهاب وقد نصت المادة الأولى منها على تعريف الإرهاب بقولها > بأنها أعمال إجرامية ترتكب ضد دولة ويهدف منها أو من طبيعتها نشر الرعب لدى شخصيات محددة أو مجموعة محددة من الأشخاص أو الجمهور.

- أما المادة الثانية فقد عدت الأعمال التي تعتبر إرهابية وهي:

(1) أي فعل متعمد قد يسبب الموت أو الأذى الجسيم لبعض الأشخاص مثل رؤساء الدول أو نوابهم أو خلفائهم أو من يتولى مهمة رسمية ويقع الفعل بسبب تأدية مهامه.

(1): الأفعال التخريبية التي تسبب أضراراً للملكية العامة .

(2): أي فعل من شأنه أن يعرض سير الحياة الإنسانية للخطر.

(3): وضع أو امتلاك أو تقديم أسلحة أو معدات أو متفجرات أو مواد من شأنها أن تساعد على ارتكاب فعل من الأفعال السابقة.

(2): الاتفاقيات الأوروبية لقمع الإرهاب 1977 (7) .

وقعت الدول الأوروبية بتاريخ : 27 يناير 1977 في استراسبورغ اتفاقية لقمع الإرهاب .

وقد تفادت هذه الاتفاقية وضع تعريف للإرهاب إلا أنها عدت بعض الأفعال أن تعتبر جرائم سياسية (م 1) وأهم هذه الأفعال هي:

- جرائم خطف الطائرات والاستيلاء غير المشروع عليها .

- جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني .

- الأفعال الجسيمة التي تنال من الحق في الحياة أو سلامة الجسم أو حرية الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية.

- جرائم الخطف وأخذ الرهائن والاحتجاز.

- الأفعال التي تنطوي على استخدام المتفجرات والأسلحة النارية التي تهدد الحياة.

إلى جانب هاتين الاتفاقيتين فهناك اتفاقيات تتعلق بمواضع ترتبط بالإرهاب ومنها:

- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (8) .

- معاهدة فرساي بشأن الإجرام الدولي 1919 (9) .

- الاتفاقية للوقاية من جرائم الإبادة - الأمم المتحدة 1948 (10) .

(3): الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالفتايل 1997 (11) :

وقد تعرضت هذه الاتفاقية إلى التعاون الدولي في مجال مكافحة الأعمال الإرهابية التي تتم عن طريق الهجمات بالمتفجرات والأسلحة والتي تؤدي إلى إزهاق روح إنسان أو المساس بالممتلكات العامة أو الخاصة وقد طالبت هذه الاتفاقية من جميع الدول الأعضاء فيها بوضع التدابير اللازمة للوقاية من هذه الأعمال الإرهابية وضبط وتقرير ولايتها القانونية والقضائية على الأفعال التي تتم فيها ووضع تشريعات داخلية للحد من الظاهرة الإرهابية وقد صادفت عليها بتحفظ بموجب الموسوم الرئاسي (12) الصادر بتاريخ : 27 رمضان 1421 الموافق لـ : 2000/12/23 تحت رقم : 444/2000 .

(4): الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب 1999 (13) :

وتعتبر هذه الاتفاقية التي صادفت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي (14) رقم : 445/2000 بتاريخ : 27 رمضان 1421 الموافق لـ : 2000/12/23 ، أهم اتفاقية تتعلق بقانون مكافحة الفساد والوقاية منه ، وقد تعرضت هذه الاتفاقية إلى التعريف بتمويل الإرهاب وكيفيات الوقاية منها وذلك بتعريفها في المادة الأولى إلى المقصود بالأموال التي تكون محلا للتمويل وهي كل الأموال المادية وغير المادية المنقولة وغير المنقولة والوثائق أو الصكوك القانونية ، كما تعرضت الاتفاقية إلى التدابير الواجب اتخاذها في سبيل منع التمويل وذلك باتخاذ نصوص قانونية داخلية لكل دولة تتطابق وهذه الاتفاقية فنصت في المادة 4 منها على أن تتخذ كل دولة طرقا التدابير اللازمة من أجل اعتبار الجرائم المبينة في المادة 2 جرائم جنائية بموجب قانونها الداخلي والمعاقبة على تلك الجرائم بعقوبات مناسبة تراعى خطورتها على النحو الواجب وأن تصوغ من القواعد القانونية ما يمكن من تحمل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المسؤولية وأن تتخذ كل دولة من التدابير ما يقرر ولايتها القضائية على الجرائم الواقعة داخل إقليمها ، أو من أحد رعاياها وأن تتخذ من التدابير ما يخول لها الحق في حجز ومصادرة الأموال الناتجة عن هذه الجرائم وأن يقدم كل المساعدات والمعلومات وأن تتعاون مع المجتمع الدولي في إطار محاربة هذه الظاهرة .

وبالرجوع إلى المواد 5 ، 8 ، 12 من هذه الاتفاقية نجد وأنهن تنص على أن تتخذ كل دولة التدابير اللازمة لتحميل كل كيان اعتباري موجود على إقليمها أو تنظيم بموجب قوانينها المسؤولية إذا قام شخص مسؤول عن إدارة أو تسيير هذا الكيان بصفته هذا بإرتكاب جريمة منصوص عليها وهذه المسؤولية قد تكون جنائية أو مدنية أو إدارية كما تكفل كل دولة طرفا إخضاع الكيانات الاعتبارية للمسؤولية لجزاءات جنائية أو مدنية أو إدارية فعالة وراذعة ومناسبة (م 5) .

كما تتحد كل التدابير لتحديد وكشف وتجميد وحجز أي أموال مستخدمة أو مخصصة لغرض ارتكاب جريمة وكذلك تحديد تدابير المصادرة (م 8) وتتعاون الدولة في سبيل منع وإحباط التحضير الارتكاب الجريمة في إقليم دولة أخرى والتبليغ عن المعاملات المشبوهة والتأكد عند البنوك من هوية العملاء وعدم فتح بنوك لأشخاص مجهولين والإشراف على جميع الأشخاص الاعتباريين وكشف الأرصداء وإنشاء قنوات اتصال بين الدول وإجراء التحريات مع الاستعانة بالأنتربول (م 12) .

ثالثاً: موقف الشريعة الإسلامية من الظاهرة الإرهابية :

لقد كانت شريعتنا الإسلامية السمحاء سبابة في وضع القواعد الأساسية لحماية المجتمع والفرد من كل أنواع الاعتداء سواء أكان الاعتداء جسمانياً أو معنوياً وسواء أكان الاعتداء ماساً بالسلامة الجسدية أو ماساً بالممتلكات كما حفظت الشريعة الإسلامية المال والجسم من كل مساس ولهذا فمن بين الكليات الخمسة التي أمر الإسلام بالحفاظ عليها النفس والمال ، وقد جاء القرآن الكريم بالكثير من الآيات كما جاءت السنة بالكثير من الأحاديث ولهذا سنتعرض إلى بعض الآيات والأحاديث:

1: القرآن الكريم:

قوله تعالى : " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون * "البقرة الآيات 11 - 12 وقوله تعالى : " وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تقيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين " .

قوله تعالى أيضاً: " من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً " . سورة المائدة الآية 32 وقوله تعالى "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم" الآية 33 من سورة المائدة.

2: السنة النبوية

أما الأحاديث النبوية فهي كثيرة ومنها :

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني.
وعن عرفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول > أنه ستكون بعدي هئات وهئات وهئات فمن أراد أن يفرق أمر المسلمين وهم جميع فاضربوه بالسيف كائننا من كان " .

رابعاً: التمييز بين الإرهاب والمقاومة :

قال الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً" يعتبر مبدأ تقرير المصير أحد المبادئ الرئيسية والأساسية في ميثاق الأمم المتحدة وهذا ما نصت عليه ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بقولها: "ولد الناس ليعيشوا أحراراً.....".

كما تنص المادة الأولى من العهد الدولي لحقوق الإنسان بقوله " لكل الشعوب الحق في تقرير المصير وبمقتضى هذا الحق تقرر بحرية وضعها السياسي".

ولقد كان الاحتلال وانتهاك مبادئ المساواة بين الدول الدافع إلى قيام دعوات لمناهضة الاحتلال فكانت المقاومات ، كما أن التدخل في الحياة العامة للشعوب أعطى للشعوب حق الدفاع عن مقوماتها وقد تعرضت اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907 لهذا الأمر واعترفت بحق الشعوب في المقاومة ومحاربة الاحتلال وأعطت صفة المقاوم والمحارب على كل من يحمل السلاح ضد المحتل ولهذا فيشترط أن يكون المحارب تابعا للدولة المحتلة وأن تكون محاربتة علينا .

كما بحث مؤتمر جنيف 1949 وضع المقاومة وقررت أن المقاومة الجماعية هي المعترف بها وتستفيد من قانون الحرب، ومع بلوغ العالم سنوات الستينات عرفت الكثير من الدول الاستقلال وأصبحت المقاومة الشعبية هي خيار الشعوب، وقد اعترفت الأمم المتحدة بأحقية جميع الشعوب في تقرير مصيرها منها الشعب الجزائري والشعوب التي كانت تحت الاحتلال .

أما مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر فقد ذكر وأن محاربة الإرهاب لا تبرر الاعتداء على شعب أعزل.

كما سبق ذكره فإن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يعتبر أن الدفاع والمقاومة واجب مقدس لكل الشعوب المستعمرة وحق لهم بل أن هناك توصية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تنص على تقرير الشعوب لمصيرها.

خامساً: قانون الوقاية من الفساد ومكافحته :

بعد تعرضنا إلى تعريف الأفعال الإرهابية سواء في القوانين الداخلية للدول أو القانون الدولي العام وكذا لدى بعض رجال الدين والسياسيين نحاول أن نتعرض باختصار إلى قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ومدى تأثيره بالاتفاقيات الدولية وكذا القانون الداخلي.

فقانون مكافحة الفساد والوقاية منه صدر بتاريخ : 2006/02/20 تحت رقم : 01/06 وذلك بعد مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية لقمع ومحاربة تمويل الإرهاب السابق ذكرها وقد احتوى القانون على 73 مادة تناول في المادة الأولى الأهداف من هذا القانون وهي دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعات العامة والخاصة وتسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته ، كما تعرض في المادة الثانية إلى

تعريف بعض المصطلحات كالفساد والموظف العمومي والكيان والممتلكات والعائدات الجرمية ، التجديد والحجز والمصادرة والتسليم ، ثم تعرض فيما بعد إلى التدابير الواجب اتخاذها في سبيل الحماية والوقاية من الفساد وتتمثل في وضع مجموعة من الشكليات والقيود في التوظيف والخضوع لمبدأ المراقبة المستمرة في التسيير المالي والإداري ولهذا نص على ضرورة التصريح بالممتلكات للموظفين العموميين والمراقبة المستمرة للزيادة في هذه الممتلكات كما شدد على آليات إبرام الصفقات العمومية والتعامل بشفافية مع الجمهور وأخضع القطاع الخاص لقواعد المحاسبة والمراقبة (15) .

- أما في مجال التجريم والعقاب فقد نص على مجموعة من الأفعال والتي صنفها من قبل جرائم الفساد وهي جرائم الرشوة والاختلاس والغدر واستغلال النفوذ وإساءة استغلال السلطة ، والإثراء غير المشروع والتمويل الخفي للأحزاب وتبيض العائدات الجرمية كما قرر عقوبات لكل هذه الجرائم تتراوح بين 06 أشهر و 20 سنة ، كما نص القانون على ضرورة التعاون الدولي وحدد أساليب وطرق العمل وذلك بمنع وكشف وتحويل العائدات الجرمية ووضع رقابة على المصارف والمؤسسات المالية وتقديم المعلومات واسترداد والحجز المباشر للأموال واستردادها عن طريق التعاون الدولي ... الخ.

وبتصفحنا للقانون رقم 01/06 نجد أن هذا القانون جاء مطابقا للاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب الصادرة سنة 1999 السالف ذكرها والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم رقم 445/2000 بل أن المشرع الجزائري نقل بنود الاتفاقية كما هي وصاغها في تشريع داخلي بالرغم من أنه صادق عليها بتحفظ مخالفا بذلك الكثير من الدول التي صادقت على الاتفاقية ولكن جاءت تشريعاتها غير مطابقة لها كلية وأخذت بما يتماشى ونظمها الداخلية ومقوماتها الأساسية كما هو بالنسبة لفرنسا التي لم تأخذ من الاتفاقية إلا الجزء القليل وهو ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي دفعت المشرع الجزائري إلى التطبيق الكلي والحرفي لهذه الاتفاقية بالرغم من تحفظه أثناء المصادقة عليها كما نتساءل عن هذه التحفظات فيما تتمثل مادام أن المشرع لم يحدد عن الاتفاقية قيد أنملة وجعل جميع نصوص القانون مستمدة من الاتفاقية لدرجة أن المتعمق في نصوصها يتوصل إلى أن المشرع الجزائري لم يبذل أي عناء أو جهد في صياغة هذا القانون.

خاتمة

ونتيجة لما سبق فإن القانون رقم 01/06 عالج جرائم تمويل الإرهاب الدولي وذلك بوضع مجموعة من التدابير الوقائية لعدم وصول الأموال إلى أيدي الإرهابيين وكذا عدم وصول الإرهابيين إلى مراكز القرار، وذلك بما فرضه من قيود ومراقبة سابقة ولاحقة على الموظفين وكذا على المال العام والخاص وخضوعه للمراقبة المستمرة ، لكن وبالرغم من أن المشرع الجزائري استطاع أن يطبق الاتفاقية الدولية ويضع لها نصوص تطبيقية داخلية إلا أنه وما يمكن ملاحظته على هذا القانون من بعض النقائص يستوجب على المشرع الجزائري إعادة النظر فيها ومن ذلك العقوبات المقررة إذ نلاحظ وأن هذه العقوبات ليست رديعية وغير عادلة خلافا لما كان منصوص عليه سابقا في المادة 119 وما بعدها من قانون العقوبات والتي كانت تقرر عقوبات تختلف باختلاف المبلغ المختلس فيبدأ بعقوبة الحبس لتنتهي بالإعدام إذا كانت هذه الأموال المبددة أو المختلسة يضر بالمصالح العليا للوطن ولهذا كان على المشرع أن يراعي في تقدير العقوبات مبدأ العدالة والردع ، كما يؤخذ على هذا القانون المساس بالحريات الشخصية للأفراد كسرية المراسلات والاتصالات ومبدأ المساواة في تقلد المهام والوظائف في الدولة وعدم انتهاك حرمة المواطن وشرفه وعدم انتهاك حرمة المسكن لأنه وبالرجوع إلى القانون نجد وأنه خول للسلطات وفي إطار التدابير الخاصة بالتحري اللجوء إلى التسليم المراقب وإتباع أساليب التردد الإلكتروني والاختراق (م 56)... الخ وهذا ما يشكل مساس لمبدأ السرية المنصوص عليها دستوريا.

قائمة الإحالات و التهميش

- (1) المحامي نزيه نعيم شلالا الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية ومنشورات الحلبي بيروت 2003 ص 17 .
- (2) الأمر رقم : 156/66 الصادر في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات .
- (3) القانون الجنائي اللبناني .
- (4) القانون الجنائي الإسباني .
- (5) محمود صالح العادلي - الجريمة الدولية - دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2003 ص 2003 .
- (6) اتفاقية جنيف لسنة 1937 .
- (7) الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب 1977 .
- (8) اتفاقية خطر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيكتريولوجية .
- (9) معاهدة مرساي 1919 .
- (10) الاتفاقية الدولية للوقاية من جرائم الإبادة 1948 .
- (11) الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل 1997 .
- (12) المرسوم الرئاسي رقم: 444/2000 المؤرخ في: 27 رمضان 1421 الموافق: 2000/12/23 المتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم: 1997/12/15.
- (13) الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب 1999 .
- (14) المرسوم الرئاسي رقم 445/2000 المؤرخ في: 27 رمضان 1421 الموافق: 2000/12/23 يتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية بقمع تمويل الإرهاب المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم: 1999/12/09.
- (15) القانون رقم 01/06 المؤرخ في : 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته